جدول أعمال التنمية بعد عام 2015: وحدة الطموح، ووحدة العمل

كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في قمة الأمم المتحدة لاعتماد جدول أعمال التنمية بعد عام 2015 الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة 2015 سبتمبر 2015

مقدمة

سعادة الأمين العام، أصحاب السمو، أصحاب السعادة، السيدات والسادة: من الأقوال المأثورة إن "في الاتحاد قوة".

ومنذ شهرين، في أديس أبابا، اختبر المجتمع الدولي صحة هذه المقولة. فقد جددنا شراكتنا العالمية وتعهدنا بتأمين التمويل لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة للجميع.

واليوم، نواجه لحظة حقيقة أخرى ونحن نجتمع لاعتماد أهداف النتمية المستدامة. هي أهداف طموحة بالفعل، ولكنها قابلة للتحقيق. وسيعتمد نجاحنا المشترك على اتخاذ إجراءات حاسمة - وتنفيذها بإصرار - على المستوبين القُطْري والجماعي.

1- على المستوى القُطْري

يمكن للبلدان - ويتعين عليها - أن تعمل على ثلاثة مستويات: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أولا، يمثل استقرار الاقتصاد الكلي مطلبا أساسيا للاقتصاد القابل للاستمرار – ولكنه ليس كافيا وحدة. ورغم تفاوت الأولويات تبعا لكل بلد، فغالبا ما تكون الإصلاحات الهيكلية وجهود تتويع الاقتصاد مطلوبة بالضرورة. وبنفس القدر، سيكون من الضروري تعبئة الإيرادات وتحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق العام.

ويأتي الاحتواء كمطلب ثان. وهنا أؤكد أن النمو الأكثر احتواءً لكل شرائح السكان هو أيضا نمو أقوى – ولذلك يجب أن نمكن الناس من تحقيق ما لديهم من إمكانات. فتحسين تعليم البنات وإزالة الحواجز أمام عمل المرأة والحصول على التمويل ليس من شأنها أن تدعم النمو فقط – بل إنها تعالج أيضا عدم المساواة في الدخول وتتصدى لمشكلة الفقر. ودعونا لا ننسى أن الفقر والاستبعاد من قبيل التحيز الجنساني.

والبيئة أولوية ثالثة. فللبلدان مصلحة أساسية في إدارة مواردها الطبيعية بكفاءة وفعالية. وفي نفس الوقت، نجد أن الحد من الأثر الضار للنشاط الاقتصادي على البيئة يمكن أن يتطلب، وسوف يتطلب، تدخلات موجهة.

وباختصار، يجب على كل بلد أن يبذل قصاراه لدفع عجلة التنمية فيه. ولكن التقدم الدائم لا يمكن أن يتحقق بشكل منفصل – إنما يتطلب مشاركة المجتمع الدولي ككل. ومن هنا تأتي الحاجة إلى العمل الجماعي. لماذا؟

2- المسؤوليات الجماعية

لأن التداعيات الأصلية والمرتدة، السبب والأثر، تتقل عبر الحدود بشكل فوري ومتزايد في عالمنا المترابط، سواء كان ذلك سلبيا أو إيجابيا، وبغض النظر عن أي حواجز تُبني. وعلى المستويات الثلاثة:

- الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث تتأثر كل البلدان بأي صدمة تصيب الاقتصاد في أحدها؛
 - الاحتواء حيث تدفع التحولات الاجتماعية رياح التغيير ؟
 - البيئة حيث يحصد الجميع ما يقوم به الآخرون في سياق الاحترار العالمي.

والصندوق – بأعضائه البالغ عددها 188 بلدا وسجل الأداء الذي حققه على مدار 70 عاما من تعزيز التعاون والاستقرار الاقتصاديين على مستوى العالم – يفهم جيدا ضرورة العمل الجماعي وقوة تأثيره.

وبالفعل، لا يقتصر الصندوق على إعطاء وعود بالعمل – إنما يقوم بالعمل. ففي سياق المشورة التي نقدمها بشأن السياسات، وما نجريه من بحوث، وما نبذله من جهود لبناء القدرات، أدخلنا الأبعاد الاجتماعية والبيئية التي كانت غائبة، وسنواصل السير الدؤوب على هذا الدرب. كذلك نتوسع في دعمنا للبلدان النامية بعدة سبل:

- أولا: أصبح باستطاعة أفقر البلدان أن تحصل على قروض أكبر بنسبة 50% من خلال تسهيلاتنا التمويلية
 الخالية من الفوائد؛
- ثانيا، نقوم بتعزيز دعمنا الفني لمساعدة البلدان في سعيها لزيادة تعبئة الإيرادات المحلية من أجل تمويل الإنفاق على التنمية، وهو جهد نتعاون فيه مع البنك الدولي؛
- ثالثا، نعمل على تكثيف الدعم المقدم للدول الهشة والتي تعاني من الصراعات. ومن المهم أيضا أننا نواصل تطبيق سعر الفائدة الصفرية لمدة أطول على القروض المقدمة من خلال "التسهيل الائتماني السريع".

ويعمل الصندوق مع بلدانه الأعضاء وشركائه الدوليين بروح التعاون العالمي اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد فعلنا ذلك، ونفعله حاليا، وسنظل نفعله في المستقبل.

خاتمة

قال داغ هامرشولد، الأمين العام الثاني الموقر لمنظمة الأمم المتحدة:

"ليس لنا اختيار الإطار الذي يحيط بمصائرنا، ولكننا نحدد ما نضع داخل الإطار."

وعلى نفس الغرار، سيطل علينا يوما ما عام 2030 - تاريخ أهداف التنمية المستدامة - ولكن بأيدينا أن نحدد ما سيكون عليه ذلك العام.

وشكرا لكم.